قوله على طريق الاجتهاد اي المطلق قوله من امة محمد صح هذا ان اتفاق غير هذه الامة على حكم لا يسمى اجماعا ولا يمتد به تامل قوله بل بكفية بينا اوظنا قوله معرفة الاختلاف المتوصل به الى الاحكام بحسب اعتبار القياس قوله الواقع بين العلماء لانها لم تخالفهم في اجتهاده قوله كيفية الاستدلال في الاحكام باعتبار نظرهم في الادلة من ادلة الاحكام والقياس بانواعه وهي الاولى والمساوي والادون فالاول كقياس ضرب الوالدين على التافيف والثاني كاحراق مال اليتيم على اكله في التحريم فيهما والثالث كقياس انتفاع على البر في الربا بجامع الطعم قوله من لغة وهي معرفة الالفاظ المفردة قوله ونحو وهو معرفة الالفاظ المركبة قوله وصرف وبيان وخبر وعموم وخصوص ونحوها قوله تفسير كتاب الله المأخوذ منه جميع الاحكام وهذا لوما قبله من جملة طرق الاجتهاد ولابد ان يعرفا الادلة المختلف فيها ليتمكن من الاخذ باقلها او غير ذلك واعلم ان هذا كله في المجتهد المطلق الذي يفتي في جميع ابواب الشرع اما المقلد لمذهب امام فحاكي فليس عليه الا معرفة قواعد امامه فقط فلا يحتاج الى الجمع ذلك قوله ان يكون سمعيا يعلم منه اشتراط النطق بالاولى فتامل قوله ولاية اعمى ومنه من يرى الاشباح وابعد الصور فلذلك

اليه نعم لو عمى بعد سماع بينة شامله القضاء بها قوله وبجوز كونه اعمى وكذا كونه يبصر نهارا فقط او ليلا لكن عند العلامة الرملي ومن تبعه وخالف العلامة الخطيب فقال لا يلي كونه يبصر ليلا فقط واجاز الامام مالك رضي الله عنه ولاية الاعمى لانه صلى الله عليه وسلم ولى بن ام مكتوم رضي الله عنه على المدينة واجيب عنه بانه استخلفه في امامة الصلوات فقط لا في الاحكام او يقال انها كانت زعامة ورياسة لا امامة قوله كما قال الروياني هو المعتمد فائدة البصر قوة في العين يدرك بها المحسوسات واذا قبل البصيرة القلب بمنزلة البصر للعين لانها قوة في القلب يدرك بها المعقولات قوله والاصح خلافه وهو عدم اشتراط كونه كاتبا وهو المعتمد وكذا لا يشترط كونه قارئا بالحساب لانه صلى الله عليه وسلم كان اميا لا يكتب ولا يحسب كما في الحديث الصحيح قوله مستيقظا وفي بعض النسخ منتبها فان تعذرت جميع هذه الشروط في رجل قوي سلطان له شوكة غير كافر فاسقا او مقلدا انعقد قضاؤه للضرورة لئلا تتعطل مصالح الناس ومحل اشتراط ذي الشوكة ان وجد فمجتهد والا فلا يشترط ذو الشوكة قوله فان اهل نظره هو تصحيح لكلام الحكم وهو معلوم مما تقدم واما تفسير المنتبه بتوفر الفطنة والحفظ والضبط فهو مندوب لا شرط على الصحيح تكميل يحرم تولية غير الصالح مع وجود

Copyright © King Saud University